القياس والقواعد النحوية

د . محمود حسن الجاسم
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ قسم اللغة العربية
جامعة حلب ـ سوريا

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث العلاقة بين القياس والقواعد النحوية ، فيحدد بدايةً مفهوم القياس ، ثم يذكر أنواعه التي تنقسم إلى طرد و علّة وشبه ، كما بين أركانه .

ثم ينتقل البحث إلى الحديث عن دور القياس في مرحلة التقعيد ، فيوضح كيف بدأ النحاة يجرون تجاربهم القياسية الأولى ، وكيف تطور الأمر معهم ، إلى أن انتهوا بتجريد المصطلحات .

و يتناول البحث دور القياس في عملية التحليل النحوي ، كما يتناول إشارات النحاة إلى تعدد الأوجه المحتملة للشاهد ، وقياسه على أكثر من قاعدة .

بعدها ينتقل البحث إلى توليد الكلام في ضوء القواعد ، فيناقش القياس العفوي الفطري ، ثم يبين كيف استغل النحاة هذه الأنماط في توليد المسائل المقيسة .

ثم يوضح البحث تنوع القواعد التي استخلصت بالقياس ، و يبين أن النحاة في مؤلفات التنظير يبدؤون عادة بذكر القواعد الأصول المأخوذة من المطرد ، ثم يتدرّجون في العرض ، حتى ينتهوا بالأصول المأخوذة من النادر ، كما يدرس تنوع القياس على القواعد في التحليل ، ويبين أن هذا الأمر يتفاوت بين النحاة لعدة أسباب .

١-المقدمة :

لا يخفى على الدارس الارتباط بين القياس و القواعد النحوية ، فبعدما حدّدت اللغة الصالحة للاحتجاج بدأ النحاة في مرحلة التقعيد ، وراحوا يصنفون شواهد اللغة المحتج بها ، مقارنين بعضها ببعض بالقياس ، وذلك لاستخلاص التوافق والاختلاف في أنماطها التركيبية ، ثم إطلاق الأحكام المناسبة ، حتى تسنى لهم الأمر أخيرًا في تجريد الضوابط لنظام اللغة التركيبي.

ثم إن دور القياس يظهر عند التحليل النحوي [١]، في ضوء القواعد التي استخلصت ، فإذا أطلق أحدنا الأحكام النحوية على العناصر التركيبية في جملة ما يقوم بقياس عفوي، لأن ما يتناوله هو تجسيد حي لبعض القواعد النظرية المجردة التي في ذهنه ، أو انعكاس لها ، وفي أثناء التحليل تستدعي تلك العناصر المتناولة دون شعور القواعد الخاصة بها ، فتتم المحاكمة والقياس ، وبعدها إطلاق الأحكام .

ولأهمية هذا الارتباط نلحظ أنه بعدما نضبت الشواهد ، وقل باب الإضافة لجأ النحاة إلى القياس على القواعد ، ليجعلوا منه ميدانًا للرياضة الذهنية، كما في توليد المسائل الافتراضية المقيسة التي لا يمكن أن ينطق بها ابن اللغة ، فإن تلك المسائل تمثّل انشغال النحاة بالقواعد ، و استغلالهم طاقاتها التجريدية المبدعة ، فجاؤوا بأمثلة كثيرة ، بعيدة كل البعد عن روح اللغة وطبيعة استخدامها[٢].

---

(١) يقصد بالتحليل النحوي إطلاق الأحكام النحوية على العناصر التركيبية في الجملة ، مع مراعاة ما يتصل بها من قضايا لغوية وغير لغوية ، ينظر: التحليل النحوي تعريفه وطبيعته : محمود حسن الجاسم، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية بدبي ع(٢٠) ص ٣٣٩.

(٢) وهو الأمر الذي بدأت ملامحه في كتاب سيبويه ، ثم تطور عند المبرد في كتابه "المقتضب" ، عندما يعرض لمتعلم النحو بعض العبارات ، وتطور الأمر أكثر مع مرور الأيام ، حتى بلغت تلك المسائل مبلغًا معقّدًا جدًا ، كما يظهر في "تذكرة النحاة" لأبي حيان النحوي.

وتظهر أهمية القياس على القواعد في حياتنا اليومية ، فكثيرًا ما يُسأل دارسو اللغة عن صحة بعض الأساليب ،كأن يقال لهم مثلاً :هل يجوز أن أستخدم هذا الأسلوب في كتاباتي؟ أو : قد سئلت عن التركيب كذا و كذا ، فما رأيك بصحته ؟ وعندما يهمّ المسؤول المختص بالإجابة ، يستحضر في ذهنه جملة الضوابط التي تخص التركيب ، ويحاكمه في ضوئها ثم يجيب . والأمر ذاته يتعرض له حين يقرأ في بعض الكتب المعاصرة ، ولا سيما المترجم منها ، فما أكثر الأساليب الغريبة التي تستوقفه في هذه المؤلفات ، فيستدعي منظومة القواعد الخاصة بها للتأكد من سلامتها !

ومما سبق يبدو مدى الارتباط بين القياس و القواعد ، لذلك عده النحاة ركنًا أساسيًا من أركان الاستدلال في مرحلة التقعيد وبناء الأحكام، وهو ما تشير إليه المؤلفات التي تتحدث عن أصول النحو قديمًا وحديثًا . ومما تقدم يمكن النظر إليه من حيث علاقته بالقواعد في مرحلة التجريد وبناء الأحكام ، و عند التحليل في ضوء القواعد التي استخلصت ، وفي عملية التعليم وتوليد الكلام ، ولكن يحسن بنا قبل البدء في الحديث عن هذه القضايا أن نستجلي مفهومه و طبيعته ، وفقًا لما يستخلص عند النحاة .

٢-القياس وطبيعته :

يظهر في مؤلفات النحو العربي أن القياس حمل فرع على أصل ، لوجود علاقة بينهما ، تقتضي أن يجري حكم الأصل على الفرع[١]، وهذه العلاقة ربما

(١)الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي ص٧٠، وللمزيد ينظر : الإصباح في شرح الاقتراح :محمود فجال ص١٨١.

كانت عقلية ، مثل مناسبة العلة الجامعة بين الأصل والفرع واطراد الحكم في نوع ما، وقد تكون تخييلية ، كقياس الشبه بين المقيس والمقيس عليه[١] .

وتجدر الإشارة إلى أن القياس في النحو العربي ينقسم ثلاثة أقسام : قياس علة وقياس طرد ، وقياس شبه ، أما الأول فهو حمل الفرع على الأصل في العلة التي علق عليها الحكم في الأصل[٢]، أي أن تكون العلة الموجودة في المقيس عليه تلاحظ في المقيس، وتكون السبب في مسألة القياس ، فيحدث الحكم بوجود العلة و يزول بزوالها[٣]، لأنها الأمر الذي أدى إلى القياس[٤]، و هذا القسم معمول به عند العلماء كافةً [٥].

وإذا لم تكن العلة الجامعة بين الأصل والفرع مناسبة سمّي هذا النوع بقياس الطرد، والمقصود بالعلة غير المناسبة أن يكون هناك حكم قياسي حتمًا ، يسوّغه النحوي بعلة يعدها علاقة جامعة بين الفرع والأصل ، ولكنها ليست ملزمة[٦] ، ويمكن أن تستبدل بها علة أخرى أكثر مناسبة ، وهذا القسم يعمل به كثير من العلماء[٧]، ولا يعمل به بعضهم الآخر[٨] .

---

(١)الأصول : تمام حسان ص١٦٩.

(٢)لمع الأدلة : ابن الأنباري ص١٠٥ ، و في أدلة النحو : عفاف حسانين ص١٥٦.

(٣)في أدلة النحو ص١٥٦- ١٥٧.

(٤)الأصول ص١٦٨.

(٥)لمع الأدلة ص١٠٥.

(٦)الأصول ص ١٦٨ ، وفي أدلة النحو ص١٥٨.

(٧)لمع الأدلة ص١٠٥.

(٨)في أدلة النحو ص١٥٨.

أما قياس الشبه فالمقصود به أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه ، من غير اعتبار للعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وإن وجدت ، مثل قياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل ، لأن الأول يشبه الثاني ، وليس هناك من علة جامعة سوى الشبه [١] ، وهذا القسم "معمول به عند أكثر العلماء"[٢] ، ذلك أن "العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأمّلته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال"[٣] .

والمستخلص أن القياس يتكون من أربعة أركان : مقيس عليه ومقيس وعلة جامعة وحكم [٤] ، فالمقيس عليه هو الأصل الذي يحمل عليه المقيس (الفرع) ، ومن المنطقي أن حمل الفرع على الأصل يقتضي وجود علة تجمع بين الطرفين ، سواء أكانت معتبرة أم غير معتبرة . ثم إن حمل الفرع على الأصل لوجود العلة يقود إلى إطلاق الحكم ، وبذلك تكتمل العملية القياسية . ومما تقدم يتضح لنا كيف انتهى الأمر بالنحاة ، إذ حددوا مفهوم القياس وطبيعته ، وقد استخلصوه بعدما لاحظوا أهميته في التقعيد ، وحضوره في قضايا النحو عامة بمظاهر متنوعة ، مما يقودنا إلى التأمل في بداياته مع مرحلة التقعيد ، لنتبين كيفية تطوره في تلك المرحلة .

٣-القياس وبناء القواعد :

عندما شرع النحاة في دراسة اللغة ، بعدما حددوا المكان والزمان والقبائل ، بدؤوا يلحظون في نظامها التركيبي أن بعض العناصر تبقى ثابتة ، مهما اختلفت المادة ، وقد استنتجوا هذا الأمر من مقارنة الشواهد بعضها ببعض ، ولعل هذه

---

(١)لمع الأدلة ص١٠٧.

(٢)المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(٣)الخصائص : ابن جني ١/١١١.

(٤)الاقتراح في علم أصول النحو ص٧١، والإصباح في شرح الاقتراح ص ١٨١.

الخطوة تعد المظهر الأول من مظاهر القياس ، فمقارنة بعض الشواهد ببعضها الآخر يعني قياس شاهد على غيره ، حتى تتضح القضايا الثابتة ، ويبدو أن مقارناتهم واكبت مرحلة التصنيف،والأحكام الخاصة بها ، ويعتقد أنهم من جملة ما لاحظوا في البدايات مجموعة الظواهر المطردة التي تتكرر كثيرًا فتسترعي الانتباه، مثل نمط الجملة الفعلية أو الاسمية ، وظاهرة التلازم بين أداة الشرط والفعل والجواب مثلاً ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين حرف الجر والاسم المجرور وغيرها .

ويبدو أن التدرج استمر في القياس اللغوي ، بمقارنة الشواهد بعضها ببعض حتى تمكنوا من تحديد المطرد الذي جاء على أصل الوضع ، أو الذي جاء معدولاً به عنه بالمجاز والاتساع ، كما تمكنوا من تحديد النادر الذي خالف المطرد ، وهكذا استمروا يتعمقون تدريجيًا ، في فهم الثوابت التي تحكم نظام اللغة التركيبي ، متسلحين بالقياس اللغوي في بداية عملهم حتى انتهوا من مرحلة التصنيف ، وهي الخطوة الأولى في التقعيد[1] ، ثم تطور نظرهم ، وتعمق في نظام اللغة ، لينتهي بهم الأمر إلى تناول جزئيات النظام التركيبي ، فيشرعوا له بالمقولات النظرية الخاصة به التي تسمى القواعد ، ولعلهم في أثناء ذلك طوروا القياس ، وفقًا لما يقتضيه الدرس ، فأخذ يتشرّب النزعة العقلية والمنطقية ، وهو ما يتضح في الضروب القياسية المتنوعة التي اعتمدها النحاة ، في قواعد التوجيه في المراحل المتأخرة ، ليستخلصوا بها حكمًا يريدونه ، كما يظهر في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري .

(١)الغاية من التصنيف هي إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف في التركيب من حيث الجانب النحوي ، حتى يتم في النهاية تقسيمها إلى أنواع مختلفة ، ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : تمام حسان ص ١٥٩.

وتجدر الإشارة إلى أنواع القياس الثلاثة العلة و الطرد والشبه تبدو واضحة عند بناء القواعد وصوغ الأحكام ، فمثال الأول ما نلحظه في قياس رفع نائب الفاعل إلى الفاعل ، يحمل الأول على الثاني بسبب علة الإسناد في كلّ منهما[١].

أما النوع الثاني فمنه قولهم في "ليس" : إنها مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف ، ومن المعروف أن قياس الطرد يمثل علة غير مناسبة ، لذلك يمكن أن تستبدل بها علة أخرى أكثر مناسبة ، كأن يقال : بنيت "ليس" ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، والقياس على الأصل كما هو معروف علة مقبولة [٢].

ومن أمثلة النوع الثالث في مرحلة التقعيد قياس إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفعل لشبهه به ، وما من علة تجمع بينهما سوى الشبه[٣].

بيد أن هذا الضرب من القياس ، بحسب الأمثلة السالفة ، لا يعكس الجانب المتطور الذي أشرب النزعة العقلية وتعقيداتها ، فإن الأخير تكثر أمثلته في مؤلفات المسائل النحوية ذات الطابع الجدلي التي ألفت مؤخرًا [٤]، ونكتفي بالإحالة فيما يخص ذلك إلى دراسات أخرى[٥]، لأن السياق يقتضي الحديث عن القياس في مرحلة التقعيد ، وليس الحديث عن مراحل تعقيده .

---

(١)الأصول ص ١٦٨.

(٢)الأصول ص١٦٨.

(٣)المصدر نفسه ص ١٦٨- ١٦٩.

(٤)ينظر مثلاً في "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري ،و"تذكرة النحاة" لأبي حيان ،و بعض المسائل في "مغني اللبيب" لابن هشام .

(٥)ينظر مثلاً : أسس التحليل النحوي : محمود حسن الجاسم ، مجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل مج(٤) ع(١) ص١٤٨- ١٧١ ،والأصول ص٢٠٢- ٢٣٠.

٤- القياس والتحليل في ضوء القواعد :

وللقياس صلة وثيقة ليس في بناء القواعد فحسب ، وإنما في التحليل النحوي قياسًا عليها، إذ بعدما جرد النحاة المطرد منها ، وصاغوه بمقولات نظرية أصبح عندهم معيارًا يقاس عليه ما يواجههم من شواهد ، ويمكن النظر إلى تحليلهم في ضوء القواعد من ثلاثة جوانب ، وهي القياس على القواعد وتطور التحليل ، وأنواع القياس والتحليل النحوي ، و القياس وتعدد الأوجه في التحليل .

أ-القياس على القواعد وتطور التحليل :

يبدو أن التحليل في ضوء القواعد بدأ حين واجه النحاة بعض الشواهد المحتج بها المخالفة للمطرد ، وهي التي اختلف في التقعيد لها ، كما في تحليل أداة الاستثناء والمستثنى حين يردان في بداية الجملة ، مثل قول الشاعر[١] :

وبلدةٍ ليس بها طوريٌّ ولا خلا الجنِّ بها إنسيُّ

فقد حلل البصريون الشاهد المذكور في ضوء القواعد الأصول ، إذ رأوا أن الاستثناء لا يجوز أن يقع في بداية الجملة ، وأن ثمة محذوفًا من جنس المذكور ، والتقدير : وبلدةٍ ليس بها طوريٌّ ولا إنسي خلا الجنِّ ، أو تقدير جار ومجرور: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنِّ ، وجاء تقديم الاستثناء فيه للضرورة [٢]. على حين احتج الكوفيون بمثل هذه الشواهد وفقًا لظاهرها ، فولدوا قاعدة فرعية مفادها : يجوز تقديم حرف الاستثناء والمستثنى على الجملة[٣].

---

(١)من مشطور الرجز للعجاج ، وقد ورد في لسان العرب (ط و ر) ، وليس بها طوري : ليس بها أحد .

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٧٧.

(٣)المصدر نفسه ص٢٧٤ .

ثم تطور القياس على القواعد ، بأنواعها المختلفة الأصول والفروع ، في تفاسير القرآن الكريم ذات الطابع اللغوي ، ولاسيما تلك التي ألفت بعد الانتهاء من مرحلة التقعيد ، مثل "الكشاف" للزمخشري ، و"المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لابن عطية ، و "البحر المحيط" لأبي حيان النحوي ، و "روح المعاني" للألوسي ، والأمر نفسه نلحظه في كتب إعراب القرآن ، مثل "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري ، و في شروح الشعر القديمة ذات الطابع اللغوي ، مثل شروح المعلقات ، والحماسة ، ولامية العرب ، وقصيدة كعب بن زهير التي شرحها ابن هشام ... إلخ .

و يلحظ المتأمل في تلك المؤلفات أن طبيعة التحليل النحوي متشابهة المنهج عند أصحابها ، إذ يبدؤون عادة بإطلاق الحكم الذي يرتؤونه ، ثم يذكرون الأوجه الأخرى التي يحتملها التركيب حين يقتضي الأمر . وهي لاشك تسير وفق قواعد استخلصت ، سواء أكانت مجمعًا عليها تمثل الأصول ، أم كانت من القواعد الفرعية المختلف فيها . وعندما يفصل المحلل الأوجه المحتملة ، يذكر أن التركيب يحتمل كذا ويجوز فيه كذا أو كذا ، قياسًا على مذهب الكوفيين مثلاً ، أو قياسًا على مذهب جماعة ، من ذلك تحليل "غشاوة" من قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1]. يذكر أبو البقاء أن "غشاوة" مبتدأ ، خبره الجار والمجرور المقدم عليه ، ثم يضيف أنها يجوز أن تكون فاعلاً على مذهب الأخفش ، والعامل فيه الجار والمجرور المقدم عليه[2]، ذلك أن شبه الجملة يكون فيه معنى الفعل ، فيرفع الاسم بعده ، ليعرب

(١)البقرة ٧.

(٢)التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري ١/ ١٥.

فاعلاً له ، مما يعني أن نمط الجار والمجرور الذي يأتي بعده مرفوع يحتمل فيه المرفوع وجهين ، المبتدأ المؤخر ، والفاعل لشبه الجملة ، وما جاء على هذا النحو يحلل وفق هذين الرأيين بالقياس .

ونأخذ مثالاً مما ورد عند شرّاح الشعر ، قال عنترة :

ولقد شَفَى نفسي وأبرأ سُقْمَها قيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنتر أقدمِ

يروي أحد الشرّاح أوجهًا في تحليل "ويك" ، فعن بعضهم أنها بمعنى : ويحك ! وعن بعضهم الآخر أنها بمعنى : ويلك ! ووفقًا لما مر فالأسلوب يفيد الدعاء . ثم يضيف الشارح عن بعض المفسرين أن الكلمة بمعنى : ألم ترَوا ما نرى ؟! أي قال بعضهم لبعض : ألم تشاهدوا عنترة في ساحة الوغى ؟! فتقدّموا ما بكم ؟ وهنا الأسلوب يفيد الاستفهام التقريري خلافًا لما سبق . ثم يعقّب الشارح مفضلاً وجهًا يختلف عما سبق ، وهو ما ذكر عن الخليل أن "وي" كلمة مستقلة ، يقولها المتندم إذا تنبه على ما كان منه ، ويستبعد الشارح الأوجه التي ذكرت بحجج مختلفة ، فيقيس الكلمة على رأي الخليل في " ويكأنّه " [1]، ومن هنا نرى أنه ذكر الأوجه المحتملة ، قياسًا على قواعد استخلصت قبله ، ثم رجح واحدًا منها .

ب-أنواع القياس والتحليل النحوي :

وأنواع القياس الثلاثة السالفة الذكر تبدو ظاهرة في التحليل النحوي قياسًا على القواعد التي جرِّدت ، فمن أمثلة قياس العلة في هذا السياق تحليل "ضاحكًا" من قولك :جاء زيد ضاحكًا ، إذ يطلق الحكم على الكلمة بأنها حال ، قياسًا على باب الحال الذي استخلصت قواعده ، بمنظومة من المقولات النظرية المجردة المنطوية ، تحت مصطلح الباب الذي هو "الحال" ، ففي أثناء التحليل يتلمس

(١)شرح القصائد العشر : أبو زكريا يحيى التبريزي ص٢١٣.

الدارس قواعد الحال في الشاهد المتناول المقيس ، "وذلك لأن أي باب نحوي يعد هيكلاً مجردًا صالحًا للقياس [عليه] ، بعد أن جرد من ملاحظة الشواهد التي تمثل العربية الفصحى ، بقواعد جزئية خاصة به ، وهذه القواعد يلحظها المحلل في المقيس ، على أنها قرائن تشير إلى الباب النحوي الذي يقاس عليه ، فتكون العلة الجامعة قواعد الباب في المقيس عليه ، التي تتمثل بجملة من القرائن [الحية المجسدة] في المقيس"[١] .

أما قياس الطرد فمثاله "قولهم في حذف أداة النداء : إن المقدر "يا" ، لأنها أكثر أدوات النداء استعمالاً ، ومن ثم يحللون ماجاء من شواهد حذفت فيها أداة النداء بناء على هذا الحكم ، ليجعلوا منه أصلاً مطردًا مجردًا في قاعدة [٢] يقاس عليها"[٣] .

ويبدو أن قياس الشبه يكثر في التحليل النحوي قياسًا على القواعد ، ومن أمثلة الحمل على الشبه عمل "ما" النافية في الجملة الاسمية ، إذ ترفع الأول ويسمى اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها ، وقد عملت هذا العمل تشبيهًا لها بـ"ليس" . ومن أمثلة الحمل على الشبه تخريج البصريين ل"أن" من قول الشاعر [٤] :

أن تقرأان على أسماءَ ، ويحكما ، مني السلامَ وأن لا تُشعرا أحدا

فقد ذهب البصريون إلى أن "أن" في "أن تقرأان" هي المصدرية ، ولكنها أهملت في العمل حملاً على "ما" المصدرية المهملة [٥]، فهي تشبهها في عدم العمل ،

---

(١)أسس التحليل النحوي ص١٤٩.

(٢)المغني ص٤٨٨.

(٣)أسس التحليل النحوي ص١٥٠.

(٤)البيت مجهول القائل ، وهو في الخزانة ٨/٤٢٣، ٤٢١، ٤٢٠، ٤٢٤.

(٥)المغني ص ٤٦ .

وكذلك"ما" النافية التي سبق تحليلها ، فإنها تشبه "ليس" في العمل ، وهكذا ينهج النحاة في قياس الشبه عندما يحللون في ضوء القواعد .

ج- القياس وتعدد الأوجه في التحليل :

ولابد من الإشارة إلى أن بعض الشواهد التي يحللها النحاة قياسًا على القواعد قد يحتمل التوجيه في ضوء أكثر من قاعدة ، أي يقبل القياس من خلال قرائنه التي يجسدها على أكثر من أصل ، وعندئذٍ يشير النحاة إلى الاحتمالات وتفاوتها غالبًا كما في تحليل"ما" من قولك : يعجبني ما تفعل . يذكر بعض النحاة أنها تحتمل القياس على "ما" المصدرية ، أو "ما" الموصولة ، أو "ما" الموصوفة التي بمعنى "شيء" ، فعلى الأول يكون التأويل : يعجبني فعلك ، وعلى الثاني : يعجبني الذي تفعله ، وعلى الثالث : يعجبني شيء تفعله [١].

وعندما يرجح النحاة وجهًا دون غيره تتدخل قواعد التوجيه لصالحه ، فربما قال بعضهم في ترجيح أحد الأوجه واستبعاد بعضها : إن "ما" الموصوفة تحتاج إلى عائد من الصفة ، لأنه لابد من عائد يربط جملة الصفة بالموصوف ، وفي "يعجبني ما تفعل" سيقول أصحاب وجه الموصوفة : إن العائد محذوف ، والتقدير : يعجبني شيء تفعله ، فحذف الضمير . وهذا الوجه يضعف ، لأن قواعد الصفة لا تجيز حذف الضمير العائد من جملة الصفة على الموصوف إلاّ في ضرورة الشعر [٢]، ولأن بعضهم أنكر مجيء "ما" نكرة موصوفة في العربية [٣]. أما وجه المصدرية فلا يحتاج إلى عائد ، والتقدير : يعجبني فعلك ، ومجيء "ما" مصدرية في

---

(١)المغني ص ٧٣٧ .

(٢)الكتاب١/ ٨٧- ٨٨.

(٣)المغني ص ٧٣٨.

العربية شائع ، وبهذا يكون الوجه قويًا ، كما أن وجه الموصولية لا يقل قوة عن سابقه ، لأن مجيء "ما" موصولة شائع في العربية ، وعليه تكون "ما" بمعنى "الذي" ، و"تفعل" جملة الصلة ، والعائد محذوف ، والتقدير : يعجبني ما تفعله ، وحذف الضمير العائد على الاسم الموصول من الفعل "تفعل" ، وهو الهاء المقدرة، لأنه يجوز حذفه في الكلام وفي الشعر [1]. و مما سبق نرى كيف يقاس الشاهد على أكثر من قاعدة ، وكيف تتم المفاضلة .

٥- القياس وتوليد الكلام :

ويأخذ القياس في ضوء القواعد شكلاً آخر يختلف عما تقدم ، وذلك في أثناء التعليم وتوليد الكلام ، ففي سياق التعليم يذكر المعلم القاعدة أو مجموعة قواعد الباب ، ويضرب المثال المناسب لها ، كأن يقول : إن المفعول لأجله مصدر قلبي يأتي متحدًا مع فاعله في الفعل و الزمن ، ويبين علة حدوث الفعل ، مثل جئت رغبةً في العلم ، ففاعل "جاء" ضمير المتكلم وصاحب الرغبة المتكلم ، فاتحد المفعول لأجله مع فعله في الفاعل ، كما أن زمن المجيء هو نفسه زمن الرغبة ، و "رغبة" مصدر قلبي يبين علة المجيء ، وبذلك اكتملت شروط المفعول لأجله ، فقياس المثال إنما جرى على منظومة القواعد الخاصة بباب المفعول لأجله ، وحين يطلب المعلم أمثلة من الطلبة ، وفقًا للقواعد المعطاة يفكرون بالإجابة ، وعندئذٍ يكونون قد استحضروا جزئيات القواعد المطلوب التمثيل لها ، ليقيسوا إجابتهم عليها ، فإذا كانت واضحة في أذهانهم استطاعوا أن يستحضروا أمثلة مقيسة عليها سليمة ، وإذا لم تكن واضحة جاءت أمثلتهم غير دقيقة .

---

(١)الكتاب ١/٨٦- ٨٧.

ويبدو للمتأمل أن القواعد النحوية بأنواعها المختلفة تشكّل الأنماط النظرية لجمل اللغة ، فقواعد الفعل الماضي مع الفاعل والمفعول به مثلاً تجسد نمطًا نظريًا ثابتًا ، يمكن أن يولّد ابن اللغة في ضوئه مئات الجمل الحية التي يتميز بها من سواه ، ومن هنا تبدو خطورة القواعد النحوية ، فإنها تشكّل الأنماط النظرية الصورية الثابتة للنظام التركيبي ، ولعل هذه الأنماط تعكس الفكرة الشهيرة التي نادت بها النظرية التوليدية التحويلية ، في الدرس اللساني الحديث ، ومفاد هذه الفكرة أن البنى النحوية في لغة ما ثابتة ، و عندما يكتسبها متعلم اللغة تجعله يولّد في ضوئها جملاً لم يسمعها من قبل[1] ، ومثالهم على ذلك الطفل الذي يطور لغته بتطور سنه ، فبعد أن يسمع مفردات معدودة ، وقواعد محدودة ينطق جملاً لم يسمعها من قبل ، وربما كان قادرًا على إدراك السليم منها وغير السليم ، وعلة هذا الأمر أن الطفل حين يتعلم بعض الجمل في بيئته اللغوية ، يمتلك دون وعي منه البنى النحوية ، لما تعلمه ، بفضل القدرة الفطرية التي ميزه الله بها من الكائنات الأخرى ومن هنا يتمكن من أن يتفوه بجمل لم يسمعها من قبل ، قياسًا على البنى التي

(١) ينظر مثلاً : النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي : خليل عمايرة ، المجلة العربية للدراسات اللغوية مج (٤) ع (١) ص ٣٥- ٣٧ ، والألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : ميشال زكريا ص٣١ ، وللمزيد ينظر : نظرية تشومسكي اللغوية : جون ليونز ص١٨١ ، و مدخل إلى اللسانيات : رونالد إيلوار ص١٣٨ ، والنحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : عبده الراجحي ص١١٤ ، وللمزيد حول الفرضيات الأخرى في النظرية التوليدية التحويلية ينظر مثلاً في المؤلفات التالية : مفهوم البنية العميقة بين جومسكي و الدرس النحوي العربي : مرتضى جواد باقر ، مجلة اللسان العربي ع (٣٤) ، و من الأنماط التحويلية في النحو العربي : محمد حماسة عبد اللطيف ، واللغة العربية والحداثة : تمام حسان ، مجلة فصول مج (٤) ع (٣) ، وقواعد تحويلية توليدية للغة العربية : محمد علي الخولي ، وعلم اللغة النفسي : جودث جرين ، واللسانيات واللغة العربية : عبد القادر الفاسي الفهري .

اكتسبها، وهو في كلامه لا يجري قياسًا واعيًا ، وإنما يكون عفويًا دون شعور ، بفضل القدرة الفطرية التي ميزه الله سبحانه بها ، فالبنى النحوية التي امتلكها تمكنه من أن ينتج في ضوئها جملاً جديدة ، ولا سيما أنه ألف تلك البنى بعد أن سمع كلامًا على نهجها .

ومن ثم فالقياس الفطري العفوي يمكّن ابن اللغة من اكتسابها ، بعد أن نشأ فيها وألفها ، ويجعل أسلوبه خاصًا به بفضل الطاقة الإبداعية التي تميّز البنى النحوية ، غير أن النحاة كان لهم رأي آخر في درسهم ، فانطلاقًا من ميزة الطاقة التوليدية الإبداعية للبنى النحوية المتمثلة بالأنماط النظرية المجردة بدؤوا يجرون تجاربهم القياسية ، ليولّدوا مع مرور الأيام مسائل مقيسة لا يمكن أن ينطق بها ابن اللغة ، والملاحظ أن الأمر تطور معهم تدريجيًا ، ففي بداية عملهم شرعوا في استخراج القواعد ، واستمروا في نهجهم هذا حتى انتهوا منه ، وتبينوا طبيعة الأنماط النحوية ، بعدما جردوا ضوابطها ، فباتت تلك الأنماط يتجسد كلّ منها بمنظومة من المقولات النظرية ، وتعكس جمل اللغة بكل أصنافها ، ذلك أنها تتمثّل بقواعد ثابتة صالحة ، لأن يقاس عليها ، ويولّد في ضوئها جمل غير التي أخذت منها .

وقد راح النحاة يجرّبون في مسائلهم التعليمية مهاراتهم القياسية ، ولاسيما بعد أن نضبت الشواهد المحتج بها ، ولم يبق أمامهم سوى النظر فيما شرّعوا وبنوا، مما جعلهم يمعنون في التعمق وتقليب الأمور ، حتى ولّدوا المسائل المقيسة ، وهي ما تسمح بها الطاقة الإبداعية غير المحدودة للبنى النحوية التي تعكسها الأنماط المجردة ، وإذا كان الأمر يتم عند ابن اللغة عفويًا ، فيولّد جملاً مقبولة في بيئته اللغوية فإن الحال مختلف عند النحاة ، لأن جملهم نتيجة الدرس و النظر

العقلي وليس الطبيعة العفوية، ومن ثم باتت تلك الجمل المقيسة ، أو قل : المسائل المقيسة نماذج من الجهد العقلي المنعزل تمامًا عن روح اللغة وعفويتها ، حتى إنه لا يمكن أن ينطق بها ابن اللغة ، ومن أمثلتها بعض المسائل المتناثرة في كتاب سيبويه ، علمًا أنه يمثل أول جهد نحوي موثوق به وصل إلينا ، وهذا يدل على تجذّر تلك المسائل في الدرس ، ومما يسترعي الانتباه في الكتاب بعض المسائل عن "أي" منها مثلاً قول سيبويه :"وتقول : أيَّ مَن إن يأتِنا نُعطِه نُكرمْ تُهنْ ، كأنك قلت : أيَّهم نُكرمْ تُهنْ ... وتقول : أيَّ مَن إن يأتِه مَن إن يأتِنا نعطِه يُعطِه تأتِ يكرِمْكَ . وذلك أن "من" الثانية

صلتها "إن يأتنا نعطه" ، فصار بمنزلة "زيد" ، فكأنك قلت : أيَّ من إن يأته زيد يعطه تأتِ يُكرمْكَ ، فصار "إن يأته زيد يعطه" صلة ل"من" الأولى ، فكأنك قلت : أيَّهم تأتِ يُكرمْك "[1] . وواضح أن أمثال هذه الجمل يستحيل أن يتحدث بها ابن اللغة ، مهما شرحها سيبويه ، وهي تظهر الجهد العقلي ونظر الدرس في توليدها .

ويبدو أن الأمر تطور مع الأيام ، حتى بلغت تلك المسائل مبلغًا معقّدًا جدّا ، وكأن همّ النحوي أ ن يبرز قدرته في توليد الجمل المقيسة المعقدة ، وفقًا لما تسمح به قواعد البنى النحوية التي استخلصت ، من ذلك ما نلحظه عند أبي العباس المبرِّد في كتابه "المقتضب" ، إذ يسوق لنا أمثلة متنوعة من هذا الضرب ، محتجًا بأنها تمكّن المتعلم من اكتساب اللغة ، لأنها نماذج تدريبية له ! خذ مثلاً ما أورده في النص التالي : " هذا باب ، ونقول في مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون :

(١)الكتاب ٤٠٦/٢.

الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك سوطًا أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمرًا خالدٍ بكرًا عبد الله أخوك ..."[1] . وبعد سرد هذه المسألة المعقدة يشرع في شرحها ، وكأن أمثالها يرغّب متعلم العربية بها لسلاستها وعفويتها ! ومما سبق يتضح لنا كيف استغل النحاة الطاقة الإبداعية ، في قواعد البنى النحوية التي تعكسها الأنماط المجردة ، ليولّدوا قياسًا عليها كلامًا بعيدًا كل البعد عن طبيعة اللغة وفطريتها .

٦-القياس وتنوع القواعد :

وإذا توسعنا في المفهوم وعددنا كل الأنماط التي يقاس عليها قواعد فإنها تتنوع ، ويمكن تقسيمها قسمين ، الأول صالح للتوليد والتحليل ، والثاني لا يصلح إلا للتحليل ، ومثال الأول تلك القواعد المجمع عليها المستخلصة من المطرد ، والتي تمسّ المبنى إضافةً إلى المعنى النحوي ، من ذلك مثلاً : نمط الجملة الفعلية المكونة من الآتي : فعل ماض خاص بجماعة العاقلين ، مسند إلى فاعل من جماعة العاقلين ، ومفعول به يناسب الإسناد ، فهذا النمط فعلي ، يتألف من ثلاثة أبواب جردت لها مصطلحاتها ، وكل منها له مجموعة من القواعد الخاصة به المطردة المجمع عليها ، ومن ثم يقول معلم النحو مثلاً لمن يتعلم : يجوز أن تقول كذا قياسًا على القواعد المطردة في هذا النمط .

أما القسم الثاني الذي لا يصلح إلا للتحليل فيمكن ملاحظته في بعض القواعد الفرعية التي لا تمثل المطرد بل القليل أو النادر ، كالضرورة الشعرية أو بعض الأساليب واللهجات ، من ذلك مثلاً النمط الآتي: فعل المقاربة "كاد" و

(١)المقتضَب ١/٢٢.

الاسم و الخبر (فعل مضارع مقترن بـ"أن") ، فهذا النمط يدرَّس ، ولا يسمح جمهور النحاة لمتعلم اللغة أن يولِّد في حديثه جملاً قياساً عليه ، إذ يقال له: وقد ورد هذا قليلاً في ضرورة الشعر ونحوها ، وحين يواجه النحوي بعض الشواهد ، كما في الشعر أو غيره جاءت على هذا النمط يطلق أحكامه محللاً قياساً عليه ، ثم يشير إلى أن هذا لا يجوز في الكلام العادي ، فيقصر النمط على التحليل حين يضطر ، من غير أن يبيحه لمتعلم اللغة ، لأنه لا يمثل المطرد ، ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام حول "لا" ، فقد ذكر أن "لا" العاملة عمل "ليس" لا تعمل إلا في النكرات ، ثم يشير إلى أن بعضهم جوّز دخولها على المعارف ،كما في قول النابغة الجعدي [1]:

وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغياً سِواها ولا عن حبِّها متراخيا

وعندما يذكر بيت المتنبي [2]:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

يشير إلى أن "لا الحمد مكسوباً" جاءت فيها "لا" داخلة على معرفة قياساً على من أدخلها على معرفة[3]. فهو بذلك لم يشرّع لمتعلم اللغة أن يدخل "لا" العاملة عمل ليس في كلامه على معرفة ، ولكنه وقف أمام شاهد شعري ينبغي تحليله ، وعندما تناوله من غير تأويل تبين له أن "لا" فيه دخلت على معرفة ، فاستخدم القاعدة المأخوذة من غير المطرد في التحليل ، لكنه لم يشرعها في توليد الكلام.

---

(١)ينظر ديوانه ص١٧١.

(٢)شرح ديوان المتنبي : عبد الرحمن البرقوقي ٥١١/٢.

(٣)المغني ص ٣١٦.

ومن ثم يمكن أن يستنتج المتأمل أن القواعد النحوية بمجملها تتفاوت من حيث القياس عليها والتوليد في ضوئها ، ويتضح هذا الأمر لمن ينظر في المؤلفات التعليمية وكتب التحليل النحوي ، مثل بعض التفاسير القرآنية. ففي الكتب التعليمية عادة تعرض القواعد الأصول أولاً ، ثم الفروع ثانياً ، حتى ينتهي الأمر بعرض ما يمثل النادر ، كأن يقال مثلاً: الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفة ، مثل: الطالب مجتهد ، فهذه القاعدة تمثل الأصل. ثم يقال : ويجوز أن يأتي المبتدأ النكرة بشروط ، هي كذا وكذا ، كأن تكون نكرة مشتقة مسبوقة بنفي أو باستفهام ، مثل: ما مجتهد إخوتُك ، أو هل قائمٌ أخواك؟ فهذه القاعدة التي بدأت بلفظ "يجوز" تبين أنها تقل عن الأولى التي هل الأصل ، أي قاعدة فرعية ، وإن كانت تمثل المطرد أيضاً. ثم يقال مثلاً: وذهب بعض النحاة إلى أن جوّز مجيء النكرة المشتقة مبتدأ ، وإن لم تسبق بنفي أو باستفهام ، وقدم شواهد فصيحة من كلام العرب على ذلك. فهذه قاعدة ، ولكنها لا تمثل المطرد ، وهي مختلف فيها ، لأنه جوزها بعضهم . ولعل المتأمل في قواعد الأبواب النحوية يلحظ أمثلة وفيرة على هذا التدرج في العرض .

ويبدو أن التفاوت يظهر أيضاً في أثناء تحليل الكلام نحوياً ، فعندما يحلل النحوي أيّ جملة ، يستحضر القواعد التي في ذاكرته المتعلقة بالجملة المحلّلة ، ثم يطلق أحكامه النحوية ، ليقيس الشاهد على ما في ذهنه من أنماط ، وغالباً يحاول القياس على الأصول المطردة ، خذ مثلاً ما ذكره ابن هشام في تحليل قول الشاعر [1]:

---

(١)ينسب البيت إلى المرّار الحنظلي ، زياد بن منقذ ، ينظر : شرح ديوان الحماسة : الخطيب التبريزي ٣٢٤/٣.

فقُمتُ للطَّيف مرتاعاً فأرّقني فقلتُ أهي سرتْ أم عادني حُلُمُ

يستخلص من كلام ابن هشام أن جملة "هي سرت" تحتمل الاسمية ، فـ"هي" ضمير في موضع المبتدأ ، و"سرت" جملة في موضع خبره ، ثم عطف الشاعر بـ"أم" جملة مغايرة لهذه الجملة الاسمية فجاء بفعلية ، "عادني حلم" ، ولا يروق له ذلك ، فيحمل التركيب على أنه من عطف فعلية "عادني حلم" على فعلية ، فيجعل "هي" من "هي سرت" فاعلاً لفعل محذوف ، يفسره المذكور ، أي: سرت هي سرت أم عادني حلم [(١)]، وبذلك حمل ابن هشام التركيب على نمط العطف بـ"أم" بين جملتين متجانستين، معتقدًا بأنه النمط الأصل.

والملاحظ أن تعامل معظم النحاة مع القواعد حين يحللون يبدأ باختيار القاعدة الأصل، التي تمثل المطرد إلا إذا كان ثمة سبب مقنع ، وهو إما لأن الشاهد لا يمكن توجيهه إلا في ضوء قاعدة فرعية لا تمثل المطرد ، وإما لأن مشارب النحاة ومذاهبهم تتباين ، مما يجعلهم يختلفون في اختيار القاعدة المناسبة للوجه ، ومن أمثلة ندرة الشاهد تحليل قراءة "إنّ هذان لساحران"[(٢)] ، في بعض الأوجه ، فقد خُرِّجتْ على أن "إنّ" حرف جواب بمعنى "نعم" ، والجملة بعدها مستقلة عنها، أو: على أنها عاملة واسمها ضمير الشأن ، أو: اسمها "هذان" جاءت على لغة بلحارث ابن كعب في إجراء المثنى بالألف دائماً ، أو : على أن "هذان" مبني ، في موضع نصب ، لدلالته على معنى الإشارة [(٣)]. ونحن نرى أنها حُلِّلتْ

---

(١)المغني ص ٦٢.

(٢)هي قراءة جماعة ، منهم نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي ، ينظر : معجم القراءات القرآنية : عبد العال سالم مكرم و أحمد مختار عمر ٨٩/٤.

(٣)المغني ص٥٧- ٥٨.

في ضوء قواعد لا تمثل المطرد[1]، بل تمثل لهجة أو بعض الأنماط العربية غير الشائعة ، وقد لجأ النحاة إلى هذه التوجيهات في ضوء القواعد الفرعية ، عندما لم يتمكنوا من توجيه الشاهد، وفقًا لظاهره ، في ضوء قاعدة من الأصول ، وإذا تمكنوا يلجؤون إلى ذلك ، ولو بالتأويل ، كما رأينا فيما مر عند البصريين الذين حللوا الاستثناء المقدَّم ، بتقدير محذوف .

أما السبب الثاني الذي يجعل النحاة يحللون في ضوء القواعد الفرعية فهو المعنى الذي اقنعوا بصوابه ، إذ يقودهم إلى أن يجعلوا الوجه النحوي نتيجة لتصوره ، وإن كان يسير على قاعدة فرعية ، خذ مثلاً ما ذهب إليه الزمخشري في تحليل قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[2]. يروي الزمخشري عن بعضهم أن "السابقون" الأولى مبتدأ ، و الثانية توكيد ، والخبر جملة "أولئك المقربون" ، لكنه يرفض هذا الوجه ويرى أن "السابقون" الثانية هي الخبر ، حرصًا منه على الأثر الجمالي الذي يبدو له ، يقول : "يريد : والسابقون من عرفتَ حالهم وبلغك وصفهم ، كقوله : وعبدُ الله عبدُ الله ، وقول أبي النجم[3]: وشعري شعري ، كأنه قال : وشعري ما انتهى إليك وسمعت بفصاحته وبراعته"[4]. ومجيء الخبر بلفظ المبتدأ لا يشيع في كلام العرب مثل سابقه.

---

(١)التركيب المطرد هو الذي يرد متكررًا في المستويات الأسلوبية المختلفة ، في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا وفي الحديث النبوي الشريف ، ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص٣٦- ٦٥ ، والإصباح في شرح الانشراح ص ٦٥- ١٢٥.

(٢)الواقعة "١٠- ١١.

(٣)هو أبو النجم العِجلي ، الفضل بن قُدامة ، ويريد بيته : أنا أبو النجم وشعري شعري لله دَرّي ما يجنّ صدري ؟! ينظر : الخزانة ١/٤٣٩.

(٤)الكشاف ٤/٤٥٦- ٤٥٧.

ويبدو أن بعض النحاة لا يعبأ بمفهوم القواعد الأصول و الفروع في أثناء التحليل ، ذلك أن معيار التقعيد عنده مختلف ، فقد يجعل من الشاهد النادر قاعدة يقاس عليها ، في التحليل وتوليد الكلام ، كالكوفيين مثلاً ، ومن ثم يختلف هذا القسم عن سابقه في تعامله مع المادة اللغوية ،فربما وجه التركيب الذي يواجهه قياسًا على أيسر قاعدة مما يستحضره ، بعيدًا عن معيار الأصل والفرع ، من ذلك مثلاً ما ذهب إليه كثير من الكوفيين في تحليل الباء من قول الشاعر [1] :

شربْنَ بماء البحر ثمّ ترفّعَت متى لججٍ خضرٍ لهن نئيجُ

فقد رأوا أن الباء تفيد التبعيض ، قياسًا على قاعدة مختلف فيها تمثل القليل. أما البصريون ومن تابعهم فأبقوا الباء على أصلها ، وجعلوا الفعل "شرب" ضمّن معنى "روي" ، لأنهم ينكرون القاعدة التي قيس عليها الشاهد من أساسها[2].

ولعل الأمر لا يختلف كثيرًا في الحديث عن توليد الكلام قياسًا على القواعد ، إذ يظهر في الكتب التعليمية أن جل النحاة حين ينظّر يبدأ بذكر القواعد المطردة ، ثم يشير في نهاية الباب إلى بعض الأصول النادرة ، التي سمعت في شعر ، أو في بعض الشواهد النثرية القليلة ، كما في الأمثال وبعض الأساليب أو الخصوصيات اللهجية ، من غير أن يسمح بتوليد الكلام في ضوئها ، فيقال مثلاً قي سياق الحديث عن المنادى المفرد العلم : إنه اسم مبني على الضم في محل نصب ولا ينوَّن. ثم يذكر المنظر بعد قليل أنه قد يضطر الشاعر فينوّن المنادى المفرد العلم ، بالنصب أو بالضم ، كقول الشاعر[3] :

ضرَبَت صدرها إلي وقالت يا عديًّا لقد وقَتكَ الأواقي

---

(١)البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٥١/١ ، والرواية في الديوان : تروّت بماء البحر ... والنئيج : المرّ السريع مع الصوت ، و"متى لجج" : من لجج ، وهي لغة هذيل .

(٢)المغني ص ١٤٢ ، ١٥٠- ١٥١.

(٣)النحو الوافي ٢٤/٤.

نونه بالنصب ، وهذا في الضرورة الشعرية جائز[١] ، وقد ورد في الشعر تنوينه بالضم أيضًا ، كقول أحدهم [٢] :

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

اضطر الشاعر ، فنون المنادى المفرد العلم بالضم[٣]. ومن المعروف - كما يذكر سيبويه - أن الشعراء لا يستخدمون أسلوبًا إلا وهم يحاولون به وجهًا ، من وجوه العربية الجائزة [٤] ، فهذه الأصول التي وردت تمثل الضرورة الشعرية ، وهي عربية صحيحة ، بيد أنها لا تمثل المطرد ، وإذا سأل أحد ما النحاة المعاصرين عن جواز استخدام مثل هذه الأصول النادرة فغالبًا يجاب بالنفي ، ولا يسمحون له بذلك في توليد الكلام العادي ، وربما أجازوا له في الشعر فقط ، أما إذا تذمّر بعضهم من الأدباء الذين يولّدون في ضوء الأصول النادرة والضرورات فإمّا لجهل من النحاة بتلك الأصول ، أو لضيق الأفق الذي أحاطوا به أنفسهم، فباتوا لا يراعون خصوصية اللغة الفنية ، وتميّزها من الكلام العادي .

من جهة أخرى فإن قواعد التوجيه استخرجت بقياس بعض الشواهد على بعض ، شأنها شأن قواعد الأبواب السابقة ، وقد بدأ أمرها بسيطًا ، ثم أشرب النزعة العقلية والتعقيد الذهني ، كما ذكرنا فيما مرّ .

* * *

(١)المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(٢)النحو الوافي ٤/٢٤.

(٣)المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(٤)الكتاب ١/٢٦ ، ٣٢.

٧-الخاتمة :

ومما تقدم تبين لنا مفهوم القياس وأنواعه وأركانه في الدرس النحوي ، واستعانة النحاة به ، منذ أن بدؤوا بمرحلة التصنيف ، بمقارنة الشواهد بعضها ببعض ، إلى أن تمكنوا من استخلاص القواعد ، وتحديد أنواعها الأصول والفروع .

كما اتضح أن القياس كان في ذهن النحاة ، وهم يحللون النصوص ، بعدما جردوا ضوابطهم ، فولدوا بفضله بعض القواعد الفرعية ، وبينوا ما يمكن أن يحلَّل الشاهد في ضوئه .

ووقف البحث أيضًا عند أهمية القياس في اكتساب اللغة ، و استغلال النحاة للأنماط النظرية التي استخلصت به ، وذلك في توليدهم المسائل المقيسة .

كما استجلى البحث تنوع القياس على القواعد عند النحاة ، لأسباب تتعلق بطبيعة الشاهد ، أو بفهم المعنى ، أو بخلافهم في معيار التقعيد .

والحمد لله رب العالمين .

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

١- **أسس التحليل النحوي** : محمود حسن الجاسم ،مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، مج(٤)ع(١)١٤٢٢=٢٠٠٢م .

٢- **الإصباح في شرح الاقتراح** : محمود فجال ،دار القلم بدمشق ط(١)١٤٠٩=١٩٨٩م .

٣- **الأصول "دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"** : تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

٤- **الاقتراح في علم أصول النحو** : جلال الدين السيوطي ، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ط(١)١٩٧٦م.

٥- **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)** : ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت ، ط(١)١٩٨٣م.

٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** : أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد مطابع الروضة النموذجية بجامعة حمص سوريا "تصوير"١٩٨٨- ١٩٨٩م.

٧- **بلوغ الأرب في شرح لامية العرب** : جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، جمع وتحقيق محمد عبد الكريم القاضي ومحمد عبد الرزاق عرفان ، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٩م.

٨- **التبيان في إعراب القرآن المطبوع خطأ بعنوان " إملاء ما منَّ به الرحمن"** : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث بالقاهرة د . ت.

٩- **التحليل النحوي تعريفه وطبيعته** : محمود حسن الجاسم ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية بدبي ع (٢٠) ٢٠٠١م.

١٠- **تذكرة النحاة** : أبو حيان النحوي ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ببيروت ط (١)١٤٠٦=١٩٨٦م.

١١- **تفسير البحر المحيط** : أبو حيان النحوي ، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ببيروت ط (١)١٤١٣- ١٤١٦=١٩٩٣- ١٩٩٥م.

١٢- **خزانة الأدب ولب لباب العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط(٣) ١٤٠٩=١٩٨٩م.

١٣- **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ببيروت ط(٣) د.ت.

١٤- **ديوان النابغة الجعدي**: قيس بن عبد الله النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٤=١٩٦٤م.

١٥- **روح المعاني**: أبو الفضل شهاب الدين محمد الألوسي ، إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ودار إحياء التراث العربي ببيروت د.ت.

١٦- **شرح أشعار الهذليين**: الهذليون ، صنعه أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه محمود شاكر ، مكتبة دار العروبة بالقاهرة د.ت.

١٧- **شرح ديوان الحماسة**: أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة د.ت.

١٨- **شرح ديوان المتنبي**: عبد الرحمن البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط(٢)١٩٣٨م.

١٩- **شرح القصائد العشر**: أبو زكريا يحيى التبريزي إدارة الطباعة المنيرية ١٣٥٢هـ.

٢٠- **شرح قصيدة كعب بن زهير**: جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن دمشق بيروت ط(٣) ١٤٠٤=١٩٨٤م.

٢١- **علم اللغة النفسي**: جودث جرين ، ترجمة وتعليق مصطفى التوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.

٢٢- **في أدلة النحو**: عفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية بكلية البنات ، جامعة عين شمس ط(١) ١٩٩٦م.

٢٣- **قواعد تحويلية توليدية للغة العربية**: محمد علي الخولي ، دار المريخ بالرياض ١٩٨١م.

٢٤- **كتاب سيبويه:** سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم بالقاهرة ١٩٦٦م.

٢٥- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ببيروت ط(١)١٤١٧=١٩٩٧م.

٢٦- **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية):** عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال بالدار البيضاء ، ط(١)١٩٨٥م.

٢٧- **اللغة بين المعيارية والوصفية:** تمام حسان ، مطبعة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

٢٨- **اللغة العربية والحداثة:** تمام حسان ، مجلة فصول (مجلة النقد الأدبي) مج (٤) ج(١) ع(٣) الهيئة المصرية العامة ١٩٨٤م.

٢٩- **لمع الأدلة:** أبو البركات كمال الدين بن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

٣٠- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** عبد الحق بن غالب بن عطية ، تحقيق الرحالي الفاروق ورفاقه ، ط(١) مؤسسة العلوم بالدوحة ١٩٧٧م.

٣١- **مدخل إلى اللسانيات:** رونالد إيلوار ، ترجمة بدر الدين القاسم ، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٠م.

٣٢- **معجم القراءات القرآنية:** عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر ، مطبوعات جامعة الكويت ط(١)١٤٠٢=١٩٨٢م.

٣٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، منشورات جامعة حلب "تصوير" .

٣٤- **مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي** : مرتضى جواد باقر ، مجلة اللسان العربي بالرباط ع (٣٤)١٩٩٠م.

٣٥- **المقتضب** : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ببيروت د. ت.

٣٦- **من الأنماط التحويلية في النحو العربي** : محمد حماسة عبد اللطيف ،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(١) ١٩٩٠م.

٣٧- **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)** : عبده الراجحي ، دار النهضة ببيروت ١٩٧٩م.

٣٨- **النحو الوافي** : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط (٥) د. ت .

٣٩- **نظرية تشومسكي اللغوية** : جون ليونز ، ترجمة حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ط (١) ١٩٨٥م.

٤٠- **النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي** : خليل أحمد عمايرة ، المجلة العربية للدراسات اللغوية مج(٤)ع(١) معهد الخرطوم للدراسات اللغوية ١٩٨٥م .

* * *